

Distr.: General
28 March 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٧

٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: تقارير هيئات التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٦

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضا عاما للتعاون المشترك القائم بين الوكالات في إطار عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام ٢٠١٦. ويلقي التقرير الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين لتشجيع اتباع نهج متسق في المسائل المتعلقة بالسياسات والمسائل التنفيذية والإدارية، سعيا إلى زيادة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما يدعم الولايات الحكومية الدولية. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن الجهود المبذولة بغية تعزيز الاتساق والتنسيق، على نطاق المنظومة، في إعداد المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ومتابعتها.

وفي عام ٢٠١٦، قام مجلس الرؤساء التنفيذيين بتعزيز القدرات الجماعية لكيانات منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وساهم مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا، عن طريق لجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالحد من أخطار الكوارث، وفي الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن أجل زيادة فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وتعزيز أثرها، أعطى مجلس



الرؤساء التنفيذيين الأولوية، عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لتحقيق الاتساق في تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وركز مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا، عن طريق لجنته الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، على المسائل الإدارية والتنظيمية التي تهم المنظومة بأسرها في مجالات المشتريات والمالية والميزانية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويلقي التقرير الضوء أيضا على أنشطة التنسيق التي عمل فيها المجلس مع هيئات أخرى مشتركة التمويل.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
٩	ثالثا - تعزيز عملية إعداد المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة
١٣	رابعا - تعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وكفاءتها واتساقها وأثرها
١٩	خامسا - تحسين الوظائف الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة وتجديدها
٢٣	سادسا - دعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢٤	سابعا - تحسين مستوى الشفافية والمساءلة
٢٥	ثامنا - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والهيئات الأخرى المشتركة التمويل
٢٦	تاسعا - الاستنتاجات

أولا - مقدمة

١ - عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، يتضمن هذا التقرير استعراضاً عاماً للعمل السنوي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وهو يستجيب أيضاً لطلب الجمعية العامة، الوارد في الفقرة ٤ (ب) من قرارها ٢٨٩/٦٤ المتعلق بتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، والداعي إلى إدراج معلومات مناسبة عن أعمال المجلس في تقرير الاستعراض السنوي المقدم إلى المجلس، والذي تدرسه أيضاً لجنة البرنامج والتنسيق، في سبيل تعزيز فعالية الحوار. ويغطي هذا التقرير عام ٢٠١٦.

٢ - وقد أحاطت الجمعية العامة علماً، في قرارها ٦/٧١، بتقرير الاستعراض السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠١٥ (E/2016/56)، على نحو ما أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها عن أعمال دورتها السادسة والخمسين (A/71/16)، الفصل الثالث - ألف). ويركز هذا التقرير على الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في عام ٢٠١٦ تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين. ويعمل المجلس، بصفته هيئة تنسيق، إلى جانب آلياته الفرعية، أي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل تعزيز اتساق السياسات والمسائل الإدارية والتنفيذية وذلك بغية زيادة فعالية أنشطة منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها. وتتفق أنشطة المجلس مع الولايات الحكومية الدولية وتدعم أولويات الدول الأعضاء.

٣ - وقد شكل عام ٢٠١٦ نقطة البداية لتنفيذ الخطة العالمية المتكاملة الجديدة التي اعتمدها الدول الأعضاء في سلسلة اتفاقات تاريخية، منها إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا) (قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣، المرفق) وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (FCCC/CP/2015/10/Add.1)، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق). وتمثل الخطة التحويلية القائمة على أساس هذه الاتفاقات إطاراً مترابطاً يستهدف تحسين حياة جميع الناس ووضع العالم على مسار التنمية المستدامة. وجرى التأكيد، في قرار الجمعية العامة ٧٠/١، على أن تحديات القضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة، والحفاظ على كوكب الأرض، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، عوامل مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. ولمواجهة هذه التحديات، يتطلب الأمر حلولاً متكاملة ونهجاً جديدة. وجرى التشديد، في قرار الجمعية العامة ٧٠/١، على دور منظومة الأمم المتحدة في دعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة، التي هي في صميم خطة عام ٢٠٣٠، وجرى الإشارة إلى "ما تحظى به" المنظومة

”من ميزة نسبية“ بما ”يتوافر لها من موارد كافية“ و ”تتحلى به من نجاعة وانسجام وكفاءة وفعالية“. ويبيّن هذا التقرير كيف ركّز مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية الجهود، طوال عام ٢٠١٦، على دعم تنفيذ الخطة العالمية الجديدة.

٤ - ولا تزال الشفافية والمساءلة من الأولويات الرئيسية لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وواصل المجلس، في عام ٢٠١٦، المشاركة بنشاط في عملية تبادل الآراء الموضوعية مع الدول الأعضاء، عن طريق حوارات رسمية وغير رسمية، وزيادة إثراء المعلومات المتوافرة على موقعه الشبكي (www.unsceb.org). وواصل المجلس أيضا التنسيق مع الهيئات الأخرى المشتركة التمويل، ولا سيما لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة، ومع مجلس مراجعي الحسابات.

ثانيا - تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٥ - أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٨/٧٠، على الدور الرئيسي الذي يؤديه مجلس الرؤساء التنفيذيين في كفالة تنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد ومتابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفقا للولايات الحكومية الدولية ذات الصلة. وتبرز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ترابط أهدافها وغاياتها، وعدم قابليتها للتجزئة، ولذلك يتبع المجلس نهجا يوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة — الاقتصادي والاجتماعي والبيئي — ويستوعب منظورات التنمية والسلام والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان مع التركيز، على سبيل الأولوية، على القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بوصف ذلك أكبر تحد يواجهه العالم وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

٦ - وواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، في عام ٢٠١٦، تعزيز الاتساق وتعميق التعاون وتدعيم التكامل في جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، سعى المجلس إلى تعزيز القدرات الجماعية لكيانات منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة التحويلية والمتضافرة لعام ٢٠٣٠. وهناك مجالا تركيز خاصان في عمل المجلس هما مكافحة أوجه عدم المساواة، ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام، بوصفهما من الشواغل الشاملة ذات الأهمية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

٧ - وأقر المجلس، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٦، مجموعة من المبادئ المشتركة، وضعت بالاشتراك مع اللجان الثلاث الرفيعة المستوى، لتوجيه الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١) وتقرّ المبادئ أولا وقبل كل شيء

(١) <https://www.unsceb.org/content/ceb-common-principles-on-2030-agenda-sustainable>

بأن خطة عام ٢٠٣٠ تقودها وتمسك بزمam الأمور فيها البلدان، وتحدد الإجراءات فيها حسب الاحتياجات والقدرات الوطنية. وتتواءم المبادئ مع عدد من الخصائص المميزة للخطة وتبرزها، بما في ذلك طابعها العالمي المتكامل والشامل؛ وتركيزها على الناس وحقوقهم؛ وتعهداتها بـ “ألا يتخلف أحد عن الركب” وبالوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛ واهتمامها بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية؛ وتشديدها على الطموح الجماعي والشراكات.

٨ - وقد التزمت منظومة الأمم المتحدة، بإحيائها للمبادئ المشتركة الـ ١١ لمجلس الرؤساء التنفيذيين، باتباع نهج متعددة القطاعات وشاملة لعدة مؤسسات، مع إسهام كل كيان حسب مواطن قوته، وتحقيق نتائج مشتركة لدعم الدول الأعضاء. وتخضع الكيانات نفسها لأعلى مستوى من المساءلة من قبل من تقدم لهم الخدمات، ومن بينهم أكثر الفئات ضعفا وتمييزا. وتشمل المبادئ استخدام الابتكار والتكنولوجيا والبيانات لتيسير التشارك في التحليل وصنع القرار؛ والتمويل المتعدد الشركاء والصناديق المجمعة المشتركة بين الوكالات، كجزء من حافظة أوسع نطاقا من آليات التمويل مصممة لحفز العمل التعاوني مع منظومة الأمم المتحدة؛ وتوفير الخدمات المشتركة والأكثر كفاءة لتحقيق أفضل المكاسب بأقل كلفة ودعم العمل البرنامجي المتكامل، والشفافية، والمسؤولية عن الأثر. وتلتزم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمواصلة الجهود الرامية إلى تكوين قوة عاملة ذات أداء رفيع، متنوعة وماهرة، يدفعها نموذج قيادة تحويلي وتعاوني، وبالقيام في الوقت ذاته بتعزيز صحة الموظفين ورفاههم وسلامتهم وأمنهم.

٩ - ومن أجل دعم التدرج من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أصدر مجلس الرؤساء التنفيذيين، في عام ٢٠١٦، تقريراً يجمع الدروس المستفادة من استعراضات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري. ويصور المنشور المعنون “الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة”^(٢)، مدى ثراء الجهود المشتركة للأفرقة القطرية في معالجة التحديات الإنمائية المستمرة، بصورة شاملة وتعاونية. وقد ساعدت الاستعراضات، التي أجراها المجلس في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بقيادة مشتركة بين رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، على تعزيز التقدم المحرز في البلدان التي ليست على المسار الصحيح لتحقيق هدف أو أكثر من الأهداف الإنمائية للألفية وذلك بإزالة أسباب التأخير وإلزام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات محددة لمساعدة البلدان على تحقيق النتائج. ويشارك التقرير الشامل في تبني الرؤى المتعمقة والحلول التي أعدت نتيجة لاستعراضات مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل أن يستنار بها وأن تكون مصدر إلهام في

(٢) <http://www.unsceb.org/content/transitioning-mdgs-sdgs>

تطبيق نهج "الأمم المتحدة الواحدة" على نطاق أوسع، وهو نهج متكامل وشامل لعدة قطاعات، من أجل السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة خلال السنوات الـ ١٥ القادمة.

١٠ - وحيث إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي، إلى حد بعيد، خطة لتحقيق المساواة، فإن معالجة أوجه عدم المساواة أمر أساسي لتنفيذ الوعد المحوري للخطة بآلا يتخلف أحد عن الركب. وبناء على ذلك، وفي إطار ولاية منظومة الأمم المتحدة المتمثلة في تعزيز احترام حقوق الإنسان والقواعد المعيارية، ما انفك مجلس الرؤساء التنفيذيين يعمل، عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، على تعزيز قدرة المنظومة على مساعدة الدول الأعضاء في هذا الصدد.

١١ - وأيد المجلس، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٦، بيان التزام بإدراج مكافحة عدم المساواة والتمييز في طليعة جهود الأمم المتحدة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٣)، التي وضعت عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وأكد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين، في بيانه، دعم منظومة الأمم المتحدة لتطلعات الدول الأعضاء إلى عالم أكثر مساواة، تحترم فيه حقوق الإنسان وكرامته، ودعوا المنظمات الأعضاء إلى أن تضع هذا المطلب الإلزامي في صلب أطرها الاستراتيجية، وتوجهاتها المتعلقة بالسياسات العامة، وخطط عملها العالمية لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وأن تكفل في هذا الصدد أن تمنح الأولوية في جهود الأمم المتحدة لاحتياجات من هم أشد تخلفاً عن الركب أولاً وألّا يتخلف أحد عن الركب.

١٢ - ولترجمة الالتزام المؤكد إلى عمل، مضت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، بقيادة مشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تطوير إطار عمل مشترك للأمم المتحدة يتعلق بالمساواة وعدم التمييز^(٤). ويمثل الإطار، الذي أيده مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦، نهجاً متسقاً واستراتيجياً شاملاً للمنظومة ككل لمكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز، يستند استناداً كاملاً إلى قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها (ومنها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومعاهدات الأمم المتحدة وإعلاناتها في هذا الصدد) وإلى أهداف التنمية المستدامة.

١٣ - ويهدف الإطار إلى إرساء فهم مشترك لتحدي أوجه عدم المساواة الآخذة في التزايد، ويتضمن عناصر من مجموعة شاملة ومتسقة لدعم السياسات والبرامج على الأصعدة الوطني

(٣) <http://www.unsceb.org/content/ceb-statement-commitment-putting-imperative-combat-inequalities-and-discrimination-forefront>

(٤) <http://www.unsceb.org/content/equality-and-non-discrimination-heart-sustainable-development-shared-un-framework-action>

والإقليمي والعالمي. وهو يدعم نهجا موحدا على نطاق المنظومة لتحليل ورصد أوجه عدم المساواة والتمييز وأسبابها الجذرية ويحدد السبل الكفيلة بتعزيز تدابير المساواة.

١٤ - وتقرّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام، وبأن السلام سيكون في خطر بدون تحقيق التنمية المستدامة. وهي تدعو إلى حلول متكاملة وإلى مضاعفة الجهود لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع. واستجابة لذلك، أكد مجلس الرؤساء التنفيذيين أهمية الترابط بين الدعائم التي تقوم عليها ولاية الأمم المتحدة، وهي السلام والتنمية وحقوق الإنسان، وأهمية التصدي بشكل متكامل على نطاق المنظومة للتحديات العالمية التي تهدد بتقويض التنمية المستدامة.

١٥ - ولتعزيز هذا النهج، أيد المجلس، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٦، بيان التزام بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام ضمن الإطار الأوسع لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٥). ويتضمن البيان، الذي وضعته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بقيادة مشتركة بين إدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام، مجموعة من ثمانية التزامات، منها تعهد بمساعدة المنظومة ككل للدول الأعضاء في إدماج منظوري منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واتفق أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين كذلك على تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة على تحديد العوامل المحركة للنزاعات، واكتشاف إشارات الإنذار المبكر، والاستجابة بسرعة للتهديدات المحدقة، وعلى تكثيف التعاون على جميع مستويات الجهود المبذولة في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والإنمائي. ويؤكد البيان أيضا أهمية العمل على تحقيق النتائج المشتركة عن طريق أعمال التحليل والتخطيط والبرمجة والرصد المشتركة. وهو يعيد كذلك تأكيد التزام منظومة الأمم المتحدة بدعم المرأة في جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

ثالثا - تعزيز عملية إعداد المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة

١٦ - ظلت الاستجابة لنداءات الجمعية العامة إلى التنسيق على نطاق المنظومة في متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، تشكل مجالا هاما من مجالات نشاط المجلس في عام ٢٠١٦. وعلى وجه التحديد، سعى المجلس، عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، إلى تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد

(٥) <http://www.unsceb.org/content/ceb-statement-commitment-bringing-un-system-together-support-conflict-prevention-and>

من مخاطر الكوارث، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، حدد المجلس، عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، الإسهامات المشتركة والمدخلات على نطاق المنظومة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).

١٧ - وعملا بقرارات الجمعية العامة ٢٢٠/٦٧، و ٢٢٤/٦٨، و ٢٣١/٦٩ و ٢٣٨/٧١، أدرج تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (اسطنبول، تركيا، ٢٠١١) كبنء دائم في جدول أعمال المجلس منذ الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ بغية دعم متابعة تنفيذه على نطاق المنظومة. وقد استعرضت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في دورتها الحادية والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦، التقدم الذي أبلغ عنه مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وقدمت توجيهات بشأنه، وقد أشار المجلس إلى ذلك لاحقاً. ويشمل هذا مجموعة أدوات الغرض منها أن تكون بمثابة مجموعة من المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات من أجل تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في برامج عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة^(٦). وقد وضع مجموعة الأدوات، وسبق أن أقرها (في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً. وبدأ العمل بها رسمياً في مناسبة رفيعة المستوى لمنظومة الأمم المتحدة عقدت في أيار/مايو ٢٠١٦ خلال استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

١٨ - والتجارة والاستثمار، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، من العوامل المحركة الرئيسية للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل والتحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، ورغم تحسن مناخ الاستثمار في العديد من أقل البلدان نمواً، فلا يزال الاستثمار المباشر الأجنبي الذي يمكن أن يساعد على تنويع اقتصاداتها يجافيتها، كما أشارت إلى ذلك مع القلق الدول الأعضاء في خطة عمل أديس أبابا^(٧). وكانت أيضاً زيادة الفعالية العامة لدعم منظومة الأمم المتحدة لعملية تعزيز تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً، وقدرة تلك البلدان على اجتذاب هذه الاستثمارات من المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدول الأعضاء التي نظرت في المسألة في استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. واستجابة للإعلان السياسي الصادر عن استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي أشارت الجمعية العامة، في

(٦) انظر: <http://unohrlls.org/mainstreamingtheipoa/>.

(٧) انظر الفقرة ٤٦ من خطة عمل أديس أبابا، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٣١٣/٦٩.

قرارها ٢٣٨/٧١ إلى إقرارها له في قرارها ٢٩٤/٧٠، فإن الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً، بقيادة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالتشاور مع المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التي يقودها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بصدد معالجة مسألة نظم تشجيع الاستثمار بغية وضع توصيات تتعلق بأفضل طريقة يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة زيادة الفعالية العامة للدعم، لتتضمن فيها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في عام ٢٠١٧.

١٩ - وظل تقديم الدعم المتسق والمتكامل إلى الدول الأعضاء في مجال الحد من مخاطر الكوارث يمثل أولوية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. وعقب اعتماد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٤/٧٠ الذي شددت فيه الجمعية العامة على أهمية تنسيق أنشطة الحد من خطر الكوارث التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٦، النسخة المنقحة من خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على التصدي لها. وتضمنت النسخة المنقحة من الخطة، التي أعدها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بقيادة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، الالتزامات ذات الأولوية، والتوجيه العملي وأهدافا لمنظومة الأمم المتحدة في ما يتعلق بخفض الخسائر الناجمة عن الكوارث ودعم البلدان والمجتمعات المحلية في تنفيذ إطار سينداي. والتزمت كيانات منظومة الأمم المتحدة، باعتمادها للنسخة المنقحة من الخطة، بتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة باتباع نهج متكامل يقوم على الوعي بالمخاطر إزاء دعم الحد من مخاطر الكوارث؛ واتباع نهج متكاملة تقوم على الوعي بالمخاطر؛ وبناء قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم الدعم المنسق والعالي الجودة إلى البلدان في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛ وإبقاء الحد من مخاطر الكوارث كأولوية إستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة. ورحبت الجمعية العامة لاحقاً بالنسخة المنقحة من الخطة وشجعت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية وسائر المؤسسات والأطراف المعنية على مراعاتها في تنسيق وتوضيح أنشطة كل منها في مجال الحد من مخاطر الكوارث^(٨).

٢٠ - وعقب اعتماد اتفاق باريس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الحادية والعشرين، كررت الدول الأعضاء، في قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٧١، الإعراب عن تصميمها على التصدي بشكل حاسم للتهديد الذي يطرحه تغير المناخ وتدهور البيئة، وسلمت في نفس الوقت بأن الطابع

(٨) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٧١.

العالمي لتغير المناخ يستوجب تعاوناً دولياً على أوسع نطاق ممكن يرمي إلى الإسراع بخفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، ومعالجة مسألة التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. واستجابة للالتزام الدول الأعضاء بالعمل في مجال المناخ، أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٦، مجموعة من المبادئ الأساسية المشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة كنهج للعمل في مجال المناخ^(٩)، وضعتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. وتستهدف المبادئ تعزيز الدعم الجماعي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للعمل في مجال المناخ على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ضمن سياق تنفيذ اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشدد المبادئ، التي تستند إلى قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها القائمة، في جملة أمور، على التعاون في ما بين الوكالات، واستجابة منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات الدول الأعضاء، والشراقات من أجل العمل في مجال المناخ.

٢١ - ومن أجل تعظيم أثر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء، اتفق المجلس على ضرورة أن تركز منظومة الأمم المتحدة على أولويات البلدان، وأن تجمع ما لديها من الخبرات، وأن تعمل بشكل جماعي. ولذلك وضع المجلس وأقر، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦، عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، خارطة طريق لنهج منظومة الأمم المتحدة الاستراتيجية الشامل إزاء العمل المتعلق بتغير المناخ، (CEB/2016/6)، المرفق (الثالث) بغية تفعيل المبادئ الأساسية المشتركة، وزيادة فعالية العمل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة في مجال المناخ، وتحسين قيمته المضافة وتنفيذه. وحددت خارطة الطريق عملية لإعداد نهج إستراتيجي على نطاق المنظومة عن طريق عملية تشاور بين الوكالات بقيادة البرنامج الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، لكي تنظر فيها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في عام ٢٠١٧.

٢٢ - وشجعت الجمعية العامة، منظومة الأمم المتحدة، في قرارها ٢٠١٦/٦٧، على الإسهام بشكل فعال، والمشاركة على نحو نشط في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المعقود في اسطنبول، تركيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. واستجابة لتلك الدعوة، أعد مجلس الرؤساء التنفيذيين، عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، إسهامات منظومة الأمم المتحدة في العملية التحضيرية المؤدية إلى مؤتمر الموئل الثالث وإلى المؤتمر نفسه. وركزت الورقة الناتجة عن ذلك، المعنونة "التوسع الحضري والتنمية المستدامة"^(١٠)، التي أعدت بقيادة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، على التحديات والفرص الناتجة عن التنمية الحضرية المستدامة،

(٩) https://www.unsceb.org/CEBPublicFiles/Common%20Core%20Principles%20for%20a%20UN%20S-system-wide%20Approach%20to%20Climate%20Action-ODS_0.pdf

(١٠) www.unsceb.org/content/urbanization-and-sustainable-development-united-nations-system-input-new-urban-agenda

وحددت خيارات لتسخير القوة التحويلية للنمو الحضري لإحداث أثر إيجابي على التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي. وأقر المجلس الورقة في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٦ كمساهمة موضوعية في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للموئل الثالث، المعقودة في جاكارتا في تموز/يوليه ٢٠١٦، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٨/٧٠.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس الرؤساء التنفيذيين بيانا مشتركا للموئل الثالث^(١١) كإسهام على نطاق المنظومة أعربت فيه منظومة الأمم المتحدة عن التزامها بالعمل مع الدول الأعضاء على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (قرار الجمعية العامة/٢٥٦/٧١) بتشجيع اتباع نهج متكامل لإزاء إدارة التوسع الحضري؛ وتعزيز التخطيط المكاني والتصميم الحضري والسياسات والإستراتيجيات التي تيسر النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل؛ وإيجاد الحلول الناجعة للحد من مواطن الضعف، وتعزيز قدرة سكان المدن والمستوطنات البشرية على الصمود.

رابعا - تعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وكفاءتها واتساقها وأثرها

٢٤ - واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في عام ٢٠١٦، منح الأولوية العليا لكفالة التنفيذ المتسق لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، مع التركيز بوجه خاص على تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ونظام المنسقين المقيمين دعماً لخطة عام ٢٠٣٠، وتنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

٢٥ - وشهدت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، طوال العام، طلباً قوياً من الحكومات الوطنية على الدعم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واستجابة لطلبات الدول الأعضاء، على نحو ما أفادت به أفرقة الأمم المتحدة القطرية، على الدعم المتسق والمتكامل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ركزت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على تفعيل نهجها المشترك في مجال التعميم والتسريع ودعم السياسات بوضع دليل مرجعي للتعميم^(١٢) لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري. ودعم المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية إدماج الأهداف في الأطر والميزانيات الوطنية، ومواءمة الإستراتيجيات الوطنية، بالإضافة إلى قياس

(١١) <https://www.unsceb.org/CEBPublicFiles/CEB%20Jt%20Statement%20-%20Urbanization%20and%20Sustainable%20Development%20-%2020ODS.pdf>

(١٢) <https://undg.org/document/mainstreaming-the-2030-agenda-reference-guide-to-united-nations-country-teams-2/>

الأهداف والإبلاغ عنها، بما في ذلك تحديد الثغرات في البيانات الأساسية، وهذا يتطلب الاستفادة من الخبرات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها.

٢٦ - وقامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بجمع النتائج الأولية والدروس المستفادة من تعميم أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها في تقرير بعنوان "الحياة تدب في أهداف التنمية المستدامة: حكايات عن التنفيذ على الصعيد القطري والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة"^(١٣) وتشير التجارب الأولى في العمل على تحقيق الأهداف إلى ضرورة الجمع بين كل ركائز منظومة الأمم المتحدة بجميع أبعاد التنمية وحقوق الإنسان والحفاظ على السلام من أجل العمل على نحو سلس، إبان الأزمات وفي أعقابها، بغية بناء القدرة على الصمود والتركيز على الوقاية.

٢٧ - وقد وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لدعم هيكل متابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها على الصعيدين العالمي والإقليمي، مبادئ توجيهية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية تتعلق بدعم الإبلاغ الطوعي والذي تقوده البلدان عن تحقيق الأهداف الوطنية. وتتسق المبادئ التوجيهية تمام الاتساق مع عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتهدف إلى مساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على القيام بدور داعم في إعداد الاستعراضات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

٢٨ - واستجابة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تدعو إلى اتباع نهج متكاملة تشمل قطاعات وأهداف متعددة، بدأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في عام ٢٠١٦، مبادرة لإنشاء صندوق مشترك جديد من أجل النهوض بخطة عام ٢٠٣٠. ويرمي الصندوق الجماعي المشترك بين الوكالات إلى تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق الدعم السياسي المتكامل. وهو يسعى إلى تقديم الدعم الحفاز للبرامج القطرية في مواجهة تحديات سياسية محددة ومعقدة ومتعددة الأبعاد بالاعتماد على الخبرات السياسية المتعددة القطاعات الموجودة في كامل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٩ - وواصلت فرقة العمل المعنية بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي أنشئت عام ٢٠١٥ استجابة للمقرر ١/١٨ الذي اعتمدته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب في دورتها الثامنة عشرة، ولقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩، تقديم الدعم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد حشدت فرقة العمل، التي يشترك في رئاستها مكتب الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب ومنظمة العمل الدولية، موارد بشرية ومالية وغيرها من الموارد من منظمات الأمم المتحدة من أجل تعزيز الدعم المنهجي والمنسق للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في

(١٣) <https://undg.org/document/the-sustainable-development-goals-are-coming-to-life-stories-of-country-implementation-and-un-support/>

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي. وفي عام ٢٠١٦، قام ٩٧ فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتقديم الدعم المتصل بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب إلى الشركاء الوطنيين (مقابل ٨٢ في عام ٢٠١٥).

٣٠ - ومن أجل زيادة دعم التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، نشرت فرقة العمل التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مجموعة بعنوان "الممارسات الجيدة في مجال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة"^(١٤). ويسلط التقرير الضوء على المبادرات التي ساهمت بشكل فعال في معالجة التحديات الإنمائية عبر الوطنية، ويعكس مدى اتساع وعمق دعم الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهو يهدف إلى إفادة منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقتها القطرية عند إساءة المشورة للحكومات بشأن الإجراءات الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣١ - ومن أجل تعزيز إدماج نهج التعاون في ما بين بلدان الجنوب في الخطط والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية، قدم مكتب الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب التوجيه التقني لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بتنقيح إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي أقرته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب في دورتها التاسعة عشرة المعقودة في عام ٢٠١٦. ويوفر الإطار التوجيه التنفيذي، والتعاريف، والإجراءات ذات الأولوية ومؤشرات الأداء لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تيسير تعميم تقديم الدعم للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

٣٢ - وسعياً إلى تعزيز الروابط المعيارية والتنفيذية، كما طلبت ذلك الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية جهودها الرامية إلى وضع توجيهات وتقديم الدعم إلى المنسقين المقيمين وإلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن تفعيل الرؤية المعيارية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأجرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سلسلة من الحوارات لتوفير القيادة الفكرية في ما يتعلق بالتحديات الناشئة مثل توسيع الحيز المتاح للمجتمع المدني، ومنع التطرف العنيف، وانعدام الجنسية، والتوسع الحضري، والتمييز في الرعاية الصحية، وتغير المناخ والبيئة. وأسفرت الحوارات عن مقترحات تتعلق بالأنشطة المشتركة في مجالي الدعوة والبرمجة. وعلاوة على ذلك، وضعت المجموعة رسائل سياساتية وتشغيلية لمواءمة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع القواعد والمعايير الدولية، مع عدم تخلف أحد عن الركب، والمشاركة النشطة والمجدية، والخضوع للمساءلة بقوة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

(١٤) http://ssc.undp.org/content/ssc/library/publications/books/good_practices_in_south_south_and_triangular_cooperation_for_sustainable_development.html

٣٣ - وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إحراز التقدم في تنفيذ الولايات التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتضمن تسعون في المائة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي جرى تنفيذها في عام ٢٠١٦ نتائج محددة في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، مقارنة بنسبة ٦١ في المائة في عام ٢٠١٥. وازداد توسيع نطاق الخبرة المتاحة في الشؤون الجنسانية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بإضافة ٣٨ من أفراد الأمم المتحدة ذوي الخبرة لدعم وضع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتنفيذها في سياق أهداف التنمية المستدامة.

٣٤ - وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، نفذت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أطر عمل جديدة للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ما يقارب ٤٠ بلدا في عام ٢٠١٦ باعتبار ذلك فرصة لمواءمة برامج الأمم المتحدة القطرية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وقد وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بغية زيادة تحسين نوعية أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، توجيهات جديدة لضمان أن يكون الجيل المقبل من أطر العمل متوائما تماما مع الاحتياجات والأولويات الوطنية، ويستند إلى بيانات وتحليلات متينة، ويركز على النتائج والآثار، مع الرصد والإبلاغ القويين. وتشجع توجيهات أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي تستند إلى المبدأ المشترك ألا يتخلف أحد عن الركب، اتباع نهج متكاملة إزاء البرمجة تشمل جميع الأبعاد الإنمائية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان والحفاظ على السلام، بالاعتماد على التحليل المشترك وأطر التخطيط المتعدد السنوات، حسب السياق القطري. وسيبدأ تنفيذ هذا التوجيه في عام ٢٠١٧.

٣٥ - وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، إحراز التقدم في ما يتعلق بضمان أن يكون للجيل الثاني من "توحيد الأداء"، الأثر المنشود على تحسين النتائج. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، طلبت ٥٧ حكومة رسميا إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية اعتماد نهج "توحيد الأداء" في بلدانها. وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في إطار هذا الجهد، ضمان التنفيذ التدريجي للإجراءات التشغيلية الموحدة^(١٥) لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ووفر التقرير المرحلي الأول عن الإجراءات التشغيلية الموحدة بيانات وأدلة عن الكيفية التي تساعد بها تلك الإجراءات أفرقة الأمم المتحدة القطرية على التشارك في تحقيق النتائج. واستحدثت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا على موقعها الشبكي نظاما "لتعقب الإجراءات التشغيلية الموحدة" (www.undg.org)، يقدم لمحة عن التقدم المحرز في التنفيذ في كل بلد.

٣٦ - وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، كما دعت إلى ذلك الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧، التركيز على تعزيز التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ عن نتائج عمليات الأمم

(١٥) https://undg.org/wp-content/uploads/2016/11/UN-DOCO_2015-SOPs-Report_final.pdf

المتحدة على الصعيد القطري. ووسعت المجموعة، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، نطاق تنفيذ إستراتيجية تسيير الأعمال ليشمل ٢٤ بلدا قبل نهاية عام ٢٠١٦. والهدف من إستراتيجية تسيير الأعمال، بوصفها إطارا طوعيا لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، هو زيادة فعالية التكاليف وتحسين نوعية عمليات الدعم التشغيلي مثل المشتريات، وتكنولوجيا المعلومات، والموارد البشرية، واللوجستيات، والإدارة، والمالية لدعم البرنامج الواحد لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وجرى في عام ٢٠١٦ تحديث شامل للمبادئ التوجيهية لاستراتيجية تسيير الأعمال في ضوء الدروس المستخلصة من تجريب الإستراتيجية في ١٤ بلدا. وبالإضافة إلى ذلك، استحدثت بوابة على شبكة الإنترنت لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في وضع الإستراتيجية وتنفيذها والإبلاغ عنها ومن المتوقع الانتهاء من إنجازها بشكل نهائي في أوائل عام ٢٠١٧.

٣٧ - وفي مجال خدمات العمليات المشتركة على المستوى القطري حيث تبذل جهود مشتركة بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، بدأ أول مركز للخدمات المتكاملة، وهو مرفق العمليات المشتركة، العمل في البرازيل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويقوم المرفق بترشيد المجالات الرئيسية في عمل الوكالات المشاركة عن طريق توحيد خدمات الدعم التشغيلي على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مرفق واحد على الصعيد القطري. ويُتوقع من المرفق الحد من تكرار المهام، وخفض التكاليف الإدارية وتكاليف المعاملات، والإسهام في الوقت ذاته في تحسين جودة تلك الخدمات وفعاليتها. ومن المقرر إجراء دراسة عن الدروس المستخلصة من مراكز الخدمات المتكاملة في عام ٢٠١٧.

٣٨ - وقدمت الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التخطيط الإستراتيجي ودعم ضمان الجودة، على نحو مستمر، إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في صياغة الجيل الجديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، استجابة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واتخذت الأفرقة أيضا إجراءات رئيسية للتوعية والمتوقع ودعمت مواءمة برامج الأمم المتحدة على الصعيد الوطني. واتفقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان الإقليمية على إصدار بيان تعاون^(١٦) يتعلق بتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ودعمت الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا تكميل العمل الإنساني باستجابة قائمة على تعزيز القدرة على الصمود، وذلك بمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تولي نقل المسؤولية خلال جهود الإنعاش، والاضطلاع بجمع وتحليل البيانات حول القضايا الرئيسية مثل حالات اللاجئين والعنف ضد النساء والفتيات.

٣٩ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦، سرّعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في عام ٢٠١٦، جهودها لزيادة تعزيز نظام المنسقين المقيمين. واستحدثت المجموعة، بغية تعزيز

(١٦) <https://undg.org/document/statement-of-collaboration-between-undg-and-regional-commissions/>

التعاون بين القيادات والمساءلة عن الأداء المشترك على نطاق المنظومة، نظاما جديدا لإدارة الأداء^(١٧)، وهو "تقييم النتائج والكفاءات" للمنسقين المقيمين ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد صمم النظام لتلقي التعليقات المتبادلة على الأداء الواردة من المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية بغية تشجيع قيادات ميدانية أكثر تعاونًا وتخضع للمساءلة عن النتائج المشتركة. وشارك جميع منسقي الأمم المتحدة المقيمين المعيّنين حديثًا في برنامج توجيهي ظل يتلقى علامات عالية لأهميته بالنسبة لوظيفة المنسق المقيم، حسب التعليقات الواردة من المشاركين. وسيجري تعديله باستمرار بما يتمشى مع الاحتياجات والطلبات في ما يتعلق بتوفير تجربة في مجال تبادل المهارات القيادية للمنسقين المقيمين المعيّنين حديثًا بالإضافة إلى موجهين في الموقع طوال فترة عمل البرنامج.

٤٠ - واستجابة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية نموذجًا للقيادة في الأمم المتحدة من أجل دعم طريقة جديدة للعمل المشترك لأعضاء منظومة الأمم المتحدة. ويستند النموذج تمامًا إلى ميثاق الأمم المتحدة، وإلى قواعد المنظمة ومعاييرها على النحو الوارد في المعاهدات والإعلانات، وإلى ولايتها الأساسية لتعزيز السلام والأمن، وحماية حقوق الإنسان، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية. ويمثل النموذج العنصر الأول من جهود مشتركة تبذلها اللجان الرفيعة المستوى الثلاث التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لتصفية "من وماذا وكيف" من قيادة الأمم المتحدة واستخراج إطار قابل للتنفيذ يشمل جميع مستويات الموظفين والوظائف والمواقع، مما سيسهم في تنمية ثقافة قيادية مشتركة للأمم المتحدة تتواءم مع خطة عام ٢٠٣٠. ويتوقع أن ينظر المجلس في المقترح الشامل في عام ٢٠١٧.

٤١ - وبدأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في عام ٢٠١٦، عددا من الإجراءات الإستراتيجية لتعزيز الاتصالات المشتركة والدعوة لدعم تولى الجهات الوطنية زمام الأمور وإشراك الجمهور في ما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونظمت عددا من أنشطة التعلم المباشر وعلى شبكة الإنترنت، أو شاركت في مثل تلك الأنشطة التي تحسن الطريقة التي تتواصل بها الأمم المتحدة مع الجمهور ومع الحكومات، كما قدمت الدعم والتوجيه في ما يتعلق بالترويج، والاتصالات الإستراتيجية، والتراسل، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة. ونتيجة لإستراتيجية التعلم المحدد الهدف التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، فقد دعمت أفرقة الأمم المتحدة القطرية قدرتها على تعزيز أولويات الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بين أفراد الجمهور على الصعيد القطري.

(١٧) انظر <https://undg.org/document/introducing-the-arc-the-new-performance-appraisal-tool-for-un-resident-coordinators-and-un-country-teams/>

وتواصل في عام ٢٠١٦ تعزيز تنفيذ ركيزة "توحيد الاتصال" من نهج "توحيد الأداء"، مع التركيز على إستراتيجيات الاتصالات المشتركة.

٤٢ - وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تحسين نظام إدارة المعلومات الذي يتيح القيام، بشكل متسق، بتتبع ١٣١ من مكاتب المنسقين المقيمين وجمع المعلومات منها عن نتائج التنسيق. وقد أصبح النظام، في سنته الثانية، أداة رئيسية لتقييم التقدم المحرز بشأن الاتساق والتنسيق على الصعيد القطري. وأفادت البيانات المستمدة من النظام في إعداد تقرير مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عن نتائج عام ٢٠١٥ المعنون "من الممكن معا: الاستعداد لخطة عام ٢٠٣٠"، الذي صدر عام ٢٠١٦، والذي بيّن كيف أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية بدأت تنظم بطريقة مختلفة استجابة لمتطلبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع زيادة ملحوظة في عدد برامج الأمم المتحدة المشتركة وعدد متزايد من مجموعات النتائج التابعة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تركز بشدة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٤٣ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٤، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذ الترتيب العالمي لتقاسم التكاليف على نطاق المنظومة لدعم نظام المنسقين المقيمين، من أجل ضمان أن يتوفر لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين ما يلزم من موارد ثابتة ويمكن التنبؤ بها للاضطلاع بولايتهم على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، كلف الفريق بإجراء استعراض مستقل لاتفاق تقاسم التكاليف، ومن المتوقع أن تصدر النتائج في عام ٢٠١٧.

خامسا - تحسين الوظائف الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة وتجديدها

٤٤ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠١٦، عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، جهوده الرامية إلى تعزيز وتنسيق الإصلاحات المتعلقة بالمسائل الإدارية والتنظيمية التي تهم منظومة الأمم المتحدة بأسرها بهدف تحسين الخدمات، وتحقيق تحسينات في الإنتاجية وزيادة الكفاءة والفعالية على نطاق كامل منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه التحديد، ركزت اللجنة على مواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال في مجالات المشتريات والمالية والميزانية والموارد البشرية. ووافقت اللجنة أيضا على خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. ويرتكز عمل اللجنة تماما على الولايات المدرجة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات وعلى قرارات حكومية دولية أخرى.

٤٥ - ووافقت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، في دورتها الثانية والثلاثين، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ التي أيدتها لاحقا مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦. وتستهدف الخطة

الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتعزيز وتسريع أنشطة تنسيق ومواءمة إدارة ممارسات تسيير الأعمال. وبناء على نتائج الخطة الإستراتيجية المنجزة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦^(١٨)، تواصل الخطة الجديدة التركيز بشكل مماثل على تعزيز إنجاز المشاريع، والشراكات، والموارد البشرية، وسلامة الموظفين، وإدارة البيانات وإدارة المخاطر.

٤٦ - وواصلت شبكة المشتريات أيضا عملها المتعلق بالمشتريات المشتركة على المستوى المركزي. وتواصل مشروع للشراء المشترك للمركبات، يرمي إلى خفض التكاليف وزيادة الكفاءة عن طريق العمل الجماعي طيلة عام ٢٠١٦، وأدى إلى وضع اتفاقات طويلة الأجل، ومن المتوقع أن تتم تغطية جميع النماذج بحلول أوائل عام ٢٠١٧. وأجري في عام ٢٠١٦ مسح للسلع الأساسية بهدف تحديد سلع أساسية إضافية عالية القيمة حيث تؤدي عمليات الشراء المشترك إلى تفادي التكاليف وتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. وعلاوة على ذلك، ظل الشراء التعاوني في مفاصل مراكز العمل أولوية طوال عام ٢٠١٦.

٤٧ - وظل نظام تسجيل البائعين المبسط لأغراض المشتريات، على بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، يؤدي إلى الزيادة في عدد البائعين المسجلين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسجلت في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، زيادة بنسبة ٢٢٠ في المائة في عدد البائعين في البوابة العالمية للمشتريات، الذي بلغ ما يزيد على ١١٩ ٠٠٠ بائع، أكثر من ٧٥ ٠٠٠ منهم من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. واستأثر البائعون من تلك البلدان أيضا بـ ٦١,٤٥ في المائة من مجموع حجم المشتريات. ونشر ما مجموعه ٧ ٣١٥ إعلان شراء على الموقع الشبكي للبوابة في عام ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ١٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥.

٤٨ - وفي مجال المالية والميزانية، واصلت شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة أعمالها في ما يتعلق بمواءمة الخدمات المصرفية. وفي عام ٢٠١٦، أبرم اتفاقان مصرفيان عالميان رئيسيان مع مصرف إيكوبانك ومصرف ستاندرد تشارترد بانك، وأنجزت اتفاقات مصرفية مشتركة في ٢١ بلدا. ومن المقرر إبرام اتفاقات مصرفية مشتركة إضافية في ١٤ بلدا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وتستفيد الاتفاقات من زيادة وفورات الحجم، وتسفر عن انخفاض إجمالي في الرسوم المصرفية والمخاطر التشغيلية. وهي تولد وفورات تتجاوز ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة تتأتى من تخفيض في اليد العاملة، والوثائق، ورصد الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى تحسين منهجي في مستويات الخدمات. والاتفاقان الرئيسيان العالميان، اللذان يوفران أسعارا موحدة على الصعيد العالمي، متاحان لجميع وكالات الأمم المتحدة. وبناء على التجربة الإيجابية مع النهج الموحدة والمنسقة المتبعة إزاء المشتريات وإدارة الخدمات المصرفية العالمية، يعتزم القيام بالمزيد من العمل في هذا المجال في عام ٢٠١٧.

(١٨) <https://www.unsceb.org/content/hlcm-strategic-plan>

٤٩ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠ بآء المتعلق بمملة أمور منها إءارة الالزاماء المتصلة بالأمين الصءى بعء انهاء الءءمة؁ واصل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعنى بالأمين الصءى بعء انهاء الءءمة الابع لشبكة المالية والميزانية عمله على ءراسة آيارات أخرى لزيادة الكفاءة واءواء الالكاف؁ بآليل القواسم المشتركة وأوجه الاءلاف بين مؤسساء منظومة الأمم المتحدة فى ما يصل بآريف الخطط الصءية ومولها وإءارها؁ وبأموال والزاماء الأمين الصءى بعء انهاء الءءمة. وقءم آقرير عن نساء ءراسة (A/71/698 و Corr.1) إلى الجمعية العامة فى كانون الأول/ءيسمبر ٢٠١٦؁ وسىواصل عمل شبكة المالية والميزانية فى هذا المآل فى عام ٢٠١٧.

٥٠ - وفى مآل الموارء البشرية؁ شارآ اللآة الرفيعة المستوى المعنية بالإءارة على نآو نشط؁ عن طريق شبكة الموارء البشرية الابعة لها؁ وأسهمت فى الاسآعراض الشامل الذى أآرآه لآة الءءمة المءنية ءولية لمآوعة عناصر الأآر فى النظام الموحء بالنسبة للموظفين من الفئة الفنية والفئاء العليا (انظر الوثيقة A/70/30). وبذلت الشبكة؁ آلال عام ٢٠١٦؁ آهءا كبرى فى الإعاءاء للآنفىء السريع على نطاق المنظومة للآغيراء الآ اعتمدتها الجمعية العامة فى قرارها ٢٤٤/٧٠. وشمل ذلك المشاركة النشطة فى مآآلف مآموعاء مسآءمى الآخطيط المركزى للموارء لشآى مقءمى الءءماء من أآل مواءة المتطلبات الآقنية وإءماآها؁ إلى الءء العملى. وشارآ شبكة الموارء البشرية أيضا على نآو نشط فى بءء المرحلة الآلية من اسآعراض اللآة؁ وركزت على مآموعة عناصر الأآر فى النظام الموحء بالنسبة للموظفين المعنيين مآليا والموظفين الميدانيين.

٥١ - وأآرت شبكة الموارء البشرية أيضا مناقشاء مآعمقة آول آآمال الآنفىء المشترك للءءماء مآآارة للموارء البشرية مع الآركيز فى الأول على مآالات مثل آصنيف الوظائف؁ والآآق من الامآال ومن الآهائ المرجعية. وكنآوة آالية؁ سىآرى الاضطلاع؁ فى عام ٢٠١٧؁ بءراسة آءوى وآليل الالكاف والعواء للآنفىء آءماء مشركة. وعلاوة على ذلك؁ ساءمآ الشبكة فى الآهوء الرامية إلى آآق آوجه آآسن مآملة فى ما ىآلق برفاه الموظفين وواآب رعائآهم؁ ولا سيما بالنسبة للموظفين الذين يعملون فى مراكز عمل شءيعة الخطورة.

٥٢ - ولا تزال شبكة آكنولآيا المعلومات والاتصالات آآصى لآآءاء آمن الفضاء الإلكآرونى؁ ولا سيما بآبال المعلومات المتعلقة بالآهءاء؁ وآعزى الآرب المقءم للموظفين فى مآال الآوعية بأمن المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك؁ فإن شبكة آكنولآيا المعلومات والاتصالات وشبكة الأمن الماى فى منظومة الأمم المتحدة؁ اعآرافا منها بآزايء الآرابط بين مآالى الأمن هذين؁ آواصلان الآعاون وآبال الآبرات والآآارب مما يعزز كلا من الأمن الماى (فى ما ىآلق بالوصول إلى الأماكن) والأمن الآسوبى المنطقى (فى ما ىآلق بالوصول إلى النظم الآسوبية) آاآل منظومة الأمم المتحدة؁ ولا سيما فى مآال إءارة الهوية.

٥٣ - ويُقر مجلس الرؤساء التنفيذيين بأهمية تعدد اللغات وقد واصل جهوده الرامية إلى تعزيز تعدد اللغات وتيسيره استجابةً لقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٧. وفي عام ٢٠١٦، بدأت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في الأمانة العامة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مبادرة مشتركة نحو اعتماد إطار للأمم المتحدة للتشغيل الدلالي على عدة نظم. وقد أسفرت هذه المبادرة المفتوحة لممثلي مكاتب إدارة الوثائق، والمكتبات، وتكنولوجيا المعلومات، والمؤتمرات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، عن توافق للآراء حول اعتماد نظام أكوما انتوسو، وهو معيار للغة الترميز الموسعة^(١٩) لبيئة وثائق الأمم المتحدة.

٥٤ - ومن المتوقع أن يؤدي اعتماد إطار للتشغيل الدلالي إلى تحقيق أوجه كفاءة كبيرة في عمليات إدارة الوثائق. وسيجعل وثائق منظومة الأمم المتحدة مقروءة آلياً، وسيحقق بالتالي مكاسب كبيرة في إنتاجية عمليات الترجمة بتحسين الاتساق في الترجمة وخفض التكاليف، ومساعدة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على إعادة استخدام المحتويات بسهولة، والإنجاز الآلي لمهام التنسيق الشكلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسريع قدرات البحث المتعدد اللغات سيتمكن المستخدمين من الاطلاع على المعلومات المترابطة وتتبع مختلف صيغ الوثائق ويتيح لهم القيام بذلك. وتكنولوجيا الدلالات مناسبة بشكل مثالي لدعم تعدد اللغات، حيث إنها تيسر المواءمة الدقيقة للنصوص بلغات مختلفة، والتحديد الدقيق للسياق من أجل الاستخدام في الترجمة بمساعدة الحاسوب. وهناك فائدة أخرى هي نشر البيانات المتعدد القنوات، مما في ذلك زيادة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وثائق الأمم المتحدة.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، ستوفر إتاحة الوثائق المقروءة آلياً في شكل موحد غني دلاليا ميزة كبيرة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتطلب درجة كبيرة من التنسيق والتكامل، وآلية استعراض قوية، وإطاراً متيناً للسياسات القائمة على الأدلة وللمساءلة. وسيساعد إطار للأمم المتحدة للتشغيل الدلالي على عدة نظم على إدارة المعلومات والمعارف والوثائق بشكل متناسق من أجل قياس التقدم المحرز وتوثيقه بشكل فعال، وربط وضع السياسات بالبيانات، وتعزيز مساءلة جميع الجهات المعنية على جميع المستويات.

سادساً - دعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥٦ - على إثر القرار الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة المتعلق باعتماد منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠٠٥، وإنشاء مشروع بتمويل مشترك على نطاق المنظومة في عام ٢٠٠٦ (انظر الوثيقة CEB/2006/3)، أكملت

(١٩) معيار نظام أكوما انتوسو هو معيار للغة الترميز الموسعة أواسيس (OASIS) مرشح للوثائق البرلمانية والمعارف والقضائية أنشأته في الأصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

جميع المؤسسات الأربع والعشرين تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية بنجاح، وهي ما زالت تتلقى آراءً غير مشفوعة بتحفظات. وتبيّن النتائج قدرة منظومة الأمم المتحدة على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ودعم الامتثال لها من أجل تحسين نوعية الإبلاغ المالي وزيادة الشفافية والمساءلة.

٥٧ - وتهدف الأنشطة الرئيسية لفرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة في فترة ما بعد التنفيذ إلى دعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، وجني الفوائد الناشئة عنها، وتحسين جودة البيانات المالية وغيرها من التقارير المالية الممتثلة لهذه المعايير، وتحديد مجالات المواءمة المحتملة بين سياسات وممارسات الإبلاغ المالي على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٥٨ - وتنسق الفرقة مختلف أشكال الإبلاغ المالي بتكليف مجموعات تركيز مواضيعية تقودها منظمات أعضاء بدعم من الفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة. وفي عام ٢٠١٦، استعرضت الأفرقة المواضيعية وقدمت نتائج لكي تنظر فيها وتقرها فرقة العمل تتعلق بما يلي: (أ) تحليل الترتيبات المشتركة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ٣٤-٣٨ (حساب الفوائد المحصلة في الكيانات الأخرى)، (ب) نموذج اضمحلال قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات المنقحة وإقرار التنقيح المتعلق بالعمر الاقتصادي النافع، (ج) مواءمة المنهجيات المستخدمة في محاسبة وتقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، (د) مصطلحات موحدة للبيانات المالية.

٥٩ - ويواصل الفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة دعم فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة بتيسير اجتماعاتها وتواصلها مع اللجان الرفيعة المستوى ومراجعي الحسابات الخارجيين، ورصد أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل نشط، وتنسيق مختلف أشكال الإبلاغ المالي الممتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقديم الإرشاد والدعم في المجالات ذات الاهتمام الخاص التي حددها فرقة العمل.

سابعاً - تحسين مستوى الشفافية والمساءلة

٦٠ - يظل تعزيز شفافية مجلس الرؤساء التنفيذيين ومساءلته، ومواصلة الحوار المباشر والموضوعي بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء، كما دعت إلى ذلك الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤ و ١٧/٦٩، إحدى أولويات المجلس في عام ٢٠١٦. وإتاحة التواصل مع الدول الأعضاء، نُظمت طوال السنة جلسات إحاطة وجلسات حوار. وفي شباط/فبراير، أدلى رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بخطاب وشارك، بوصفه أحد أعضاء الفريق، في حوار مع الدول الأعضاء في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعرض أمين المجلس بالنيابة، على النحو المطلوب، الأنشطة

الرئيسية للمجلس على لجنة البرنامج والتنسيق في أيار/مايو. وقدمت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا إحاطة رسمية إلى المجلس في حزيران/يونيه عن العمل الذي اضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته الفرعية وقدمت عرضا للمستجدات في ما يتعلق بأنشطة المجلس في عام ٢٠١٦. وفي حزيران/يونيه أيضا، عرض أمين مجلس الرؤساء التنفيذيين بالنيابة على لجنة البرنامج والتنسيق الإطار الاستراتيجي للمجلس لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٦١ - وتواصل في عام ٢٠١٦ النشر السنوي للبيانات المالية والمتعلقة بالموارد البشرية والمشتريات على نطاق المنظومة على موقع مجلس الرؤساء التنفيذيين على شبكة الإنترنت (www.unsceb.org). واكتملت عملية إعادة تصميم متطلبات جمع البيانات لكل من إحصاءات الموارد المالية والموارد البشرية وجرى تنفيذها للدراسات الاستقصائية لعام ٢٠١٦. وخلال هذه الفترة، بدأ العمل على وضع منظومة جديدة لإدارة البيانات، من المقرر أن تبدأ في حزيران/يونيه ٢٠١٧، لتلبية احتياجات أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بجمع البيانات والإبلاغ. وتولت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا تصميم وإنشاء منظومة شبكية لتعزيز تبادل البيانات وتلبية الاحتياجات التعاونية لمختبر ابتكاري لبيانات الأمم المتحدة، وهذه مبادرة في إطار ثورة البيانات لمجلس الرؤساء التنفيذيين.

٦٢ - وشهد نيسان/أبريل ٢٠١٦ انطلاق فهرس بيانات منظومة الأمم المتحدة (<http://www.undatacatalog.org/>)، الذي استحدث أول جرد للبيانات المفتوحة في منظومة الأمم المتحدة، وساهم بذلك في الأثر الجماعي لمؤسسات المنظومة على ثورة البيانات. ويفتح الفهرس، المتاح لعامة الجمهور، مدخلا وحيدا للبيانات يغطي كامل نطاق ولايات المؤسسات، ويتيح تصنيف واكتشاف مجموعات من البيانات مبوبة حسب المجال البرنامجي، والنطاق الجغرافي، والعلامات، والمنظمة. والهدف من هذه المنظومة هو تعظيم فوائد فتح بيانات منظومة الأمم المتحدة وجعلها في متناول عامة الجمهور وسائر الجهات المعنية الرئيسية، وفي الوقت ذاته تشجيع المؤسسات على توسيع نطاق توافر معلوماتها. ومنذ إنطلاق هذه المنظومة، ازداد إدراج المؤسسات لخدمات الواجهة البينية لبرمجة التطبيقات، مما يتيح التحديث التلقائي للبيانات الوصفية لمجموعة البيانات التي سبق نشرها، وهي بذلك تساهم في زيادة موثوقية الخدمة واستدامتها. وتشمل أولويات التطوير المتواصل لهذه الخدمة التغطية الكاملة للبيانات المفتوحة المتاحة داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وزيادة تصنيف البيانات، والتكامل مع عمليات النشر لجميع المنظمات.

ثامنا - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والهيئات الأخرى المشتركة التمويل

٦٣ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، عن طريق هيئاته الفرعية، المساهمة في برنامج عمل لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة.

٦٤ - وواصلت شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة أيضا تاريخها الطويل في المشاركة في دورات لجنة الخدمة المدنية الدولية وأفرقتها العاملة وفي اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل. وبالإضافة إلى العمل التعاوني على تنفيذ مجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد للأمم المتحدة، المبنية في الفرع "خامسا" أعلاه، تعاونت شبكة الموارد البشرية، عن طريق فريقها الميداني، تعاوننا وثيقا مع اللجنة بشأن مسائل من قبيل استعراض تصنيفات مراكز العمل حسب المشقة وغيرها من الاستحقاقات الميدانية.

٦٥ - وواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة، في عام ٢٠١٦، تعاونهما القائم منذ عهد بعيد، وذلك أساسا عن طريق المشاورات التي جرت أثناء إعداد كل من اختصاصات التقارير والتقارير ذاتها. فعلى سبيل المثال، قدمت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، عن طريق شبكتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إسهامات لإعداد تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن إدارة المعارف في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2016/10). وقد جعلت شبكة المشتريات من الاستعراض المشترك لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة بندا دائما في جدول الأعمال، واتفقت الهيئتان على إجراءات مشتركة من أجل الاستجابة للتوصيات ذات الأهمية بالنسبة للشبكة. وشارك مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا في المناقشات التي أجرتها الوحدة أثناء الاجتماع نصف السنوي لجهات التنسيق وساهم فيها.

٦٦ - وواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، في عام ٢٠١٦، عن طريق شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، عمله مع مجلس مراجعي الحسابات وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك عن طريق دعوة إلى "فريق مراجعي الحسابات الخارجيين" للمشاركة في اجتماع لشبكة الميزانية والمالية يتعلق بمعايير مراجعة الحسابات الجديدة والمنقحة. وواصلت شبكة المالية والميزانية أيضا تعزيز الحوار البناء مع المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة عن طريق عرض في الاجتماع السنوي للفريق التقني التابع لفريق مراجعي الحسابات الخارجيين يتعلق بالمسائل قيد المناقشة في شبكة المالية والميزانية.

تاسعا - الاستنتاجات

٦٧ - خلال عام ٢٠١٦، ساهم مجلس الرؤساء التنفيذيين بشكل ممنهج في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق طائفة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية دعماً للولايات والأولويات الحكومية الدولية. ومع ازدياد تعقيد التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، سعت منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الدول الأعضاء عن طريق تعزيز الإعداد للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة، وزيادة اتساق السياسات وتنسيقها، وتعزيز كفاءة وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتحسين الوظائف الإدارية والتنظيمية داخل منظومة الأمم المتحدة.